

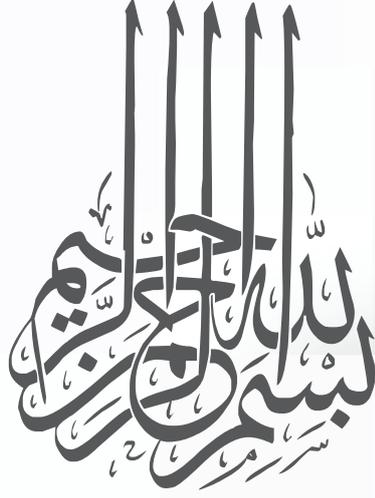


SOCPA  
الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

# الإرشادات التطبيقية للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية

القسم  
(٨)



## مقدمة

أعد هذه الإرشادات التطبيقية مجموعة من المستشارين برعاية من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولا تعد هذه الإرشادات بديلاً عن المعايير المعتمدة، حيث لم تخضع لإجراءات اعتماد المعايير ولا تغطي كافة متطلبات المعايير، ومع بذل الجهد المعتاد في إعدادها، إلا أن الهيئة لا تضمن خلوها من الأخطاء، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي خطأ أو قصور قد يرد في هذه الإرشادات.

يحدد هذا القسم المبادئ التي تحكم المعلومات التي تُعرض في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية وكيفية عرضها ... وهي:  
أولاً: توفير معلومات عامة عن المنشأة.

١. مقر المنشأة وشكلها النظامي والبلد الذي تأسست فيه، وعنوان مكتبها المسجل، (أو المكان الرئيسي للأعمال إذا كان مختلفاً عن المكتب المسجل).

٢. وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية.

ثانياً: الوصف السردي لبنود القوائم المالية أو توفير تفصيلات لبنود القوائم المالية.

ثالثاً: توفير معلومات عن البنود غير المؤهلة للإثبات بالقوائم المالية.

رابعاً: الإفصاح عن بنود القوائم المالية حسب متطلبات كل قسم من أقسام المعيار الدولي.

خامساً: وضع إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية تشير إلى المعلومات المتعلقة به في الايضاحات.

سادساً: ترتيب الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية كالتالي:

(أ) بيان بأن القوائم المالية قد أُعدت بالالتزام بـ «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين».

(ب) أساس (أو أسس) القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية.

(ج) ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة.

(د) المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية، بالترتيب الذي عرضت به كل قائمة وكل بند مستقل.

(هـ) أية إيضاحات أخرى.

سابعاً: الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية المهمة، أو في الايضاحات الأخرى عن:-

١. الاجتهادات التي قامت بها الإدارة، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات.

٢. الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل.

٣. مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسية الأخرى في تاريخ التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها

تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية. وفيما يتعلق بهذه الأصول والالتزامات، يجب أن تشمل الايضاحات تفاصيل عما يلي:

(أ) طبيعتها.

(ب) مبلغها الدفترية كما في نهاية فترة التقرير.

مثال:- اجتهادات الإدارة في تقدير التزامات منافع الموظفين والافتراضات التي بُنيت عليها هذه التقديرات من معدل الخصم وتغيرات الأسعار والرواتب المستقبلية والمخاطر.

## ١. هل هناك اختلاف في كم ونوعية الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وفقاً للمعيار السعودي (العرض والإفصاح العام) والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم - القسم الثامن؟

- يغطي المعيار السعودي للعرض والإفصاح العام عدة مواضيع منها ما هو مغطى في القسم الثامن من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومنها ما هو مغطى من خلال أقسام أخرى مستقلة في ذلك المعيار الدولي.

- وتقتصر المقارنة أدناه على الموضوعات المغطاة في القسم الثامن من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- وبصفة عامة تتمثل الاختلافات في الأمور الآتية:

١/١ الإفصاح عن الاجتهادات والتقديرات ومصادر عدم التأكد:-

• يتطلب المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإفصاح عن الاجتهادات التي تقوم بها الإدارة فيما يخص التقديرات والافتراضات في القوائم المالية فضلاً عن معلومات عن المصادر الرئيسية لعدم التأكد المرتبط بالتقديرات.

٢/١ ترتيب الإيضاحات ومكوناتها:-

١/٢/١ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم :-

- تعرض المنشأة -عادةً- الإيضاحات بالترتيب التالي:-

(أ) بيان بأن القوائم المالية قد أُعدت بالالتزام بـ «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم» (انظر الفقرة ٣.٣). ويجب أن يشار إلى إطار المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفق ما ورد بإيضاح الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عن مسمى الإطار المتبع في إعداد القوائم المالية، حيث تشير المنشأة في إيضاحاتها أنها أعدت القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

(ب) ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة.

(ج) المعلومات المؤيدة للبند المعروضة في القوائم المالية، بالترتيب الذي عُرضت به كل قائمة وكل بند مستقل.

(د) أية إفصاحات أخرى.

٣/١ متطلبات الإفصاح بالأقسام الأخرى:-

- على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار المتطلبات الأخرى للإفصاح الواردة بكل قسم من أقسام المعيار الدولي (كما سيرد في بند ٢ تالياً) الأخرى ويوضح فقط هذا القسم الإطار العام لترتيب الإيضاحات وكيفية ربطها بالقوائم المالية ومتطلب إيضاح الالتزام غير المشروط بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك قبل ملخص السياسات المهمة والإيضاحات المرتبطة ببند القوائم المالية.

## ٢. ما هي التغييرات التي طرأت على الإيضاحات وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأقسامه الأخرى بخلاف الواردة بهذا القسم؟

### ١/٢ إضافات واعتبارات تشمل وجود أقسام بالمعيار الدولي لم يكن لها مقابل بالمعايير السعودية:

بالرغم من الإشارة إلى إفصاحات مطلوبة بعينها بهذا القسم مثل الاجتهادات في التقديرات التي تقوم بها الإدارة ومصادر عدم التأكد في الافتراضات، والتي قد تؤثر نتيجة لتغيرها على القيم الدفترية للأصول والالتزامات وفيما يتعلق بتلك الأصول أو الالتزامات فإنه يتم الإفصاح عن قيمها وطبيعتها وتلك الاجتهادات والافتراضات . إلا أن هناك أنواع إفصاح أخرى ترتبط بباقي الأقسام بالمعيار الدولي والتي تمثل أقساماً لم يكن لها مقابل بالمعايير السعودية وعلى سبيل المثال الأقسام التالية وفقرات الإفصاح المرتبطة بها يجب مراعاتها:

- قسم ١٢ «موضوعات أخرى للأدوات المالية» فقرات من ١٢,٢٦ وحتى ١٢,٢٩
- قسم ١٥ «الاستثمارات في مشروعات مشتركة» فقرات من ١٥,١٩ وحتى ١٥,٢١
- قسم ١٦ «العقارات الاستثمارية» فقرات من ١٦,١٠ وحتى ١٦,١١
- قسم ٢٦ «المدفوعات المبنية على أسهم» فقرات من ٢٦,١٨ وحتى ٢٦,٢٣
- قسم ٢٨ «منافع الموظف» فقرات من ٢٨,١٩ وحتى ٢٨,٤٤
- قسم ٣٤ «الأنشطة المتخصصة» فقرات من ٣٤,٧ وحتى ٣٤,٧

## ٣. هل يترتب على التحول ضرورة إتباع المنشأة سياسات أكثر تفصيلاً في تحديد درجة عدم التأكد المرتبطة بالتقديرات؟

نعم، على المنشأة أن تضمن سياساتها في سياساتها كيف يتم التوصل إلى تلك التقديرات ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها وأثرها على القيم الدفترية للأصول والالتزامات. وغالباً ما يكون لدى المنشأة سياسة لتلك التقديرات ويتم إعدادها في ضوء الخبرة السابقة للإدارة وفي ضوء أفضل تنبؤات يمكن أن تصل إليها. وفي حال وجود درجة من عدم التأكد من المخاطر التي لم تتأثر بها تلك التقديرات، والتي قد تؤثر مستقبلاً على القيم الدفترية لأصول أو التزامات معينة ويحيط بها عدم التأكد فينبغي الإفصاح عن ذلك (طبيعتها ومبلغها الدفترية في نهاية فترة التقرير).

لذلك على المنشأة أن يكون لديها منهجية لإعداد تلك التقديرات والتنبؤ بمخاطرها، وأثر التغيير في الافتراضات الناتج عن عدم التأكد منها، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد من إفصاح يتعلق بتلك التقديرات في الأقسام الخاصة بها.